

دراسة تحليلية لواقع تمويل التنمية الريفية في ولاية برج بوعريريج
في ظل السياسات التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
Analytical study of the reality of financing rural development in the
wilaya of Bordj Bou Arreridj in light of the development policies in
Algeria during the period 2000-2020

Etude analytique de la réalité du financement du développement rural
dans la wilaya de Bordj Bou Arreridj à la lumière des politiques de
développement en Algérie sur la période 2000-2020

الطالب/ بومدين قايدي*، د./ موسى بن منصور** & د./ أمينة بن خزناجي***

تاريخ قبول النشر: 2020-12-24

تاريخ استلام المقال: 2020-09-27

Abstract:

This paper is concerned with studying and analyzing one of the most important development policies in Algeria at the beginning of the 21st century, which is the policy of rural development by analyzing the reality of financing rural development in the wilaya of Bordj Bou Arreridj, based on the analysis of data and statistics obtained from the various structures authorized to conduct, support and promote the agricultural sector And rural areas in the wilaya during the 2000-2020 period.

Key words: Agriculture, Rural development, Rural development financing, Business support bodies, Wilaya of Bordj Bou Arreridj.

* طالب دكتوراه ل م د - جامعة برج بوعريريج boumedienn.gaidi@univ-bba.dz

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية

** أستاذ محاضر (أ) - جامعة برج بوعريريج moussa.benmansour@univ-bba.dz

benmansourmo@gmail.com (المؤلف المرسل)

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية

*** أستاذة محاضرة (أ) - جامعة برج بوعريريج amina.benkheznadji@univ-bba.dz,

مخبر الدراسات الاقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة

Abstract:

Cet article s'intéresse à l'étude et à l'analyse de l'une des politiques de développement les plus importantes en Algérie au début du XXIe siècle, qui est la politique de développement rural en analysant la réalité du financement du développement rural dans la wilaya de Bordj Bou Arreridj, à partir de l'analyse des données et statistiques obtenues auprès des différentes structures habilitées à conduire, soutenir et promouvoir le secteur agricole. Et les zones rurales de la wilaya pendant la période 2000-2020.

Mots clés: Agriculture, Développement rural, Financement du développement rural, Organismes de soutien, Wilaya de Bordj Bou Arreridj.

ملخص:

اهتمت هذه الورقة البحثية بدراسة وتحليل واحدة من أهم السياسات التنموية في الجزائر مطلع القرن 21 وهي سياسة التنمية الريفية، من خلال تحليل واقع تمويل التنمية الريفية في ولاية برج بوعريريج، وانطلاقاً من تحليل البيانات والإحصائيات المتحصل عليها من مختلف الهياكل المخول لها القيام بتسيير، دعم وترقية القطاع الفلاحي والريفي على مستوى الولاية برج بوعريريج خلال الفترة 2000-2020.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، التنمية الريفية، تمويل التنمية الريفية، هيئات الدعم المقاولاتي، ولاية برج بوعريريج.

مخطط المقال:

مقدمة

1) الإطار النظري للدراسة

1-1) الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية

2-1) مسار التنمية الريفية في الجزائر منذ سنة 2000 وسياسات تمويلها

2) الإطار المؤسسي لإدارة وتنظيم القطاع الفلاحي في ولاية برج بوعريرج

1-2) محافظة الغابات وتحقيق التنمية الفلاحية بالولاية

2-2) مديرية المصالح الفلاحية وتحقيق التنمية الفلاحية بالولاية

3) القطاع البنكي وهيئات الدعم المقاولاتي لتحقيق التنمية الريفية بولاية برج بوعريرج

1-3) دور القطاع البنكي في تمويل التنمية الريفية بالولاية

2-3) دور أجهزة الدعم المقاولاتي في دعم التنمية الريفية بالولاية

خاتمة

مقدمة:

تعد التنمية الريفية من السياسات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية وجعلها جزءا متكاملًا في تحقيق التنمية الوطنية. وكمثباتها من الدول، أولت الجزائر اهتمامًا بتنمية مناطقها الريفية وجعلها من أولوياتها سواء في إطار البرامج والمخططات التنموية المسطرة أو المبالغ المالية المخصصة لتنفيذها.

انطلاقًا من ما سبق تم صياغة الإشكالية: ما هي سياسات تمويل التنمية الريفية التي انتهجتها الجزائر مطلع الألفية الجديدة؟ وما واقع ذلك على مستوى ولاية برج بوعريرج؟

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

✎ يعتبر الدعم الفلاحي أهم مصدر تمويل للتنمية الريفية في الجزائر؛

✎ اعتمدت الجزائر ضمن سياستها التمويلية للتنمية الريفية على القطاع البنكي؛

✎ انعكست سياسات تمويل التنمية الريفية التي انتهجتها الجزائر بشكل إيجابي على تحقيق التنمية الفلاحية والريفية المرجوة بولاية برج بوعريرج.

1) الإطار النظري للدراسة:

تعتبر التنمية بمختلف أنواعها الشغل الشاغل لكل دول العالم على اختلاف درجة تقدمهم، وعليه فإن وضع استراتيجية للتنمية على المستوى الوطني من بين الأولويات التي تتخذها الحكومات لتنفيذ برامجها التنموية، عن طريق عملية التخطيط الاستراتيجي لهذه التنمية سواءً على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي. وتدرج التنمية الريفية تحت الإطار العام للتخطيط الاستراتيجي للحكومة فهي عملية تشاركية يسهم في تكوينها جميع الشركاء المؤثرين والمتأثرين والمستفيدين لبلوغ نتائج مرغوبة¹.

1-1) الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية:

تعتبر التنمية الريفية في مضمونها الشامل عن حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر والمخطط للنهوض بالتجمعات السكانية في الفضاءات الريفية بصورة متكاملة ومتناسقة في شتى المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والبيئية، بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة المتنوعة والواسعة بين جهودات الهيئات الحكومية والمؤسسات والأفراد في عمليات التخطيط والإدارة والتنفيذ والتقويم بهدف إحداث التحولات المطلوبة، كحماية وصيانة الموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية، والتقليل من حدة الفقر والبطالة ومختلف المشاكل التي يتخبط فيها سكان المناطق الريفية بهدف تحسين الإطار المعيشي. والتنمية الريفية مرتبطة بوجود تمويله وبوجود أسواق، أين نمت الاسواق الفلاحية العالمية نمواً مطرداً طوال العشرين سنة الماضية، وقد أدت زيادة العرض والطلب في البلدان النامية إلى خلق العديد من فرص إقامة أعمال تجارية فلاحية، ولكن هذه الفرص لم تستغل بسبب صعوبة الحصول على التمويل اللازم².

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، وذلك لاختلاف الزاوية التي ينظرون منها لهذا المفهوم، ويمكن أن نعطي بعضاً منها على أنها:

«استراتيجية مُصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف، وتتضمن هذه الاستراتيجية توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقراً بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وتمتد أهداف التنمية الريفية إلى ما هو أبعد من أي قطاع محدد، فهي تشمل تطوير الإنتاج وزيادة فرص العمل مما يحقق

بالتالي دخولاً أعلى للجماعات المستهدفة بالإضافة إلى تحقيق حد أدنى من مستويات الغذاء والماوى والتعليم والصحة" (تعريف البنك الدولي)³؛
تنمية تشمل الفلاحة، التعليم، البنية التحتية، الصحة، بناء القدرات للقطاع غير الفلاحي، العمالة واحتياجات الفئات الضعيفة في الريف، وتهدف إلى تحسين سبل عيش سكان الريف بطريقة منصفة ومستدامة" (تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" واليونسكو)⁴؛
"عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، يقوم بها أساساً أبناء المجتمع الريفي، بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية، مما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضاً تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه الوطني الكبير"⁵؛
"سلسلة شمولية، مركبة ومستمرة تستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، وتترجم هذه السلسلة من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الفلاحي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية لسكان الأرياف وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواءً على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني أو الدولي"⁶.
يتبين مما سبق، أن التنمية الريفية تهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية مقصودة، من خلال الاستغلال والاستثمار الأمثل لكل الطاقات والإمكانات والموارد المتاحة بالأقاليم الريفية كونها جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية، عن طريق المشاركة الواسعة من قبل الجهود المحلية والجهود الحكومية في جميع مراحل تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية الموجهة لتحسين مستوى معيشة الريفيين وتطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية والتصدي للمشاكل التي تعترضهم.

للتنمية الريفية العديد من الأبعاد الجوهرية، ومن بين هذه الأبعاد ما يلي⁷：
البعد الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر؛
البعد الاقتصادي الذي تقتزن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الفلاحية الأساس في هذا البعد كونها تهدف إلى زيادة إنتاجية النشاط الفلاحي وجعله نشاطاً أعمال مربح، ومنها غب الأعمال الصغيرة لصغار الفلاحين؛

- ✍ البعد البيئي الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور، وتسخيرها وضمان حسن استغلالها بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان؛
- ✍ البعد البشري الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات؛
- ✍ والبعد الثقافي عن طريق تعزيز الحريات وتنوع الثقافات والمحافظة على العادات والتقاليد المحلية، فضلا عن تعزيز القيم والثقافات المحلية.

1-2) مسار التنمية الريفية في الجزائر منذ سنة 2000 وسياسة تمويلها:

أمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال عشرية تسعينات القرن الماضي، وقصد النهوض بالقطاع الفلاحي والريفي، وجهت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني فكانت سنة 2000، سنة محورية في سياسات التنمية بالجزائر عموما والتنمية الريفية بشكل أخص، حيث عرفت التنمية الريفية في هذه الفترة قفزة نوعية في شكل ومضمون السياسات والبرامج المرافقة لها. وفيما يلي ملخص لأهم ما تضمنته هذه البرامج والسياسات⁸:

✍ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

شرع في تنفيذه مطلع شهر سبتمبر 2000، كأداة رئيسية لترقية وتطوير **الزراعة** الجزائرية بطريقة مستدامة، حيث يتمحور هدفه الأساسي في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، فضلا عن تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية؛

✍ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل القطاع الريفي سنة 2002، ومن بين أهدافه المحورية لهذا المخطط خلق تنمية فلاحية متطورة ومستدامة وذلك من أجل رفع الإنتاج وعوائده والوصول إلى اكتفاء غذائي ذاتي للسكان، ووضع حد للتدهور الكبير للأوساط الطبيعية وتقدم التصحر، بالإضافة إلى تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية ودفع التنمية في الأقاليم الريفية من أجل تحسين الحياة اليومية لسكانها.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة:

اعتمدت منذ سنة 2004 والمجسدة أساسا بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية الهادفة إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، من خلال تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف، وتمكينهم من الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية مع ضرورة تأمينها وضمان استدامتها للأجيال اللاحقة.

سياسة التجديد الريفي والفلاحي سنة 2008:

تعتبر بمثابة دعم للسياسات الفلاحية المستدامة، حيث أن أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي المستدام لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تركز هذه السياسة على قانون الفلاحة التوجيهي الصادر في شهر أوت 2008، والذي يحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلد وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، حيث تتشكل من محورين: الأول فلاح يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، والثاني ريفي يسعى لحماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية.

منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تطور الدعم لصالح المستثمرين في المجال الفلاحي والناشطين في المناطق الريفية، فقد عرفت هذه الفترة (منذ سنة 2000 إلى نهاية 2017) استعادة الفلاحين والموالين من مسح لديونهم المستحقة من قبل الدولة والمقدرة بـ 55 مليار دينار (مسح الديون سنة 2001 و2009)، وهذا بهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة في المجال الفلاحي، بالإضافة إلى التحفيزات المالية التي منحتها الدولة للفلاحين عبر صناديق خاصة بقيمة أكثر من 5000 مليار دينار*، هذا فضلا عن التشجيع على بذل جهود مكثفة لتحديث النشاط الفلاحي وزيادة منتجاته على اختلاف أنواعها. وبالرجوع إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ هذا المخطط، وما تلاه من سياسات وبرامج، هذا إضافة إلى سياسة الدعم المعتمدة على القرض الفلاحي بمختلف صيغته الخاصة بالنشاط الفلاحي.

المؤسسات التي تمول الفلاح في الجزائر:

يمكن التمييز بين شكلين من مؤسسات التمويل الفلاحي، وهما الأكثر شيوعا في مختلف بلدان العالم⁹:

* تصريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تاريخ الاطلاع 2020/02/11:

<https://www.ennaharonline.com>

- ✓ المؤسسات التي تُمول الفلاح عينا:
من أهم هذه المؤسسات التي عرفت الجزائر: الشركة الفلاحية للاحتياط والتعاونيات الفلاحية متعددة الخدمات. حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض في شكل عيني في صورة بذور أو أسمدة أو خدمات حرث... الخ، وتقدم غالبا هذه القروض في موسم الحرث والزرع، وفي موسم جمع المحصول الفلاحي.
- ✓ المؤسسات التي تُمول الفلاح نقدا:
من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر البنك الوطني الجزائري من 1968 إلى 1982، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ابتداءً من 1982، يضاف لها القروض المالية التي يقدمها هذا الأخير.
- ✍ التمويل عن طريق الصناديق الخاصة:
قامت الدولة باستحداث مجموعة من الصناديق التي تشكل حسابات خاصة في الخزينة العامة. منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتتمثل في ¹⁰:
✓ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:
أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA)، وقد استقاد خلال الفترة 2000-2005، من مبلغ 183,81 مليار دينار وبلغت نفقاته لنفس الفترة 181,36 مليار دينار.
- ✓ صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP:
أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وبذلك بإقفال حساب "صندوق ترقية الصحة الحيوانية" وتحويل ما تبقى منه لحساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 071-302. وقد استقاد هذا الصندوق خلال الفترة 2000-2007 من مبلغ 2,22 مليار دينار، كما بلغت نسبة نفقاته أكثر من 88%، وهو ما يعني الحاجة الماسة للصندوق لتنفيذ العمليات التي يختص بتمويلها. كما استقاد هذا الصندوق سنة 2013 من مخصصات بلغت 3,99 مليار دينار.
- ✓ صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS:
أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2002، وقد استقاد خلال الفترة 2002-2007 من مبلغ 31,86 مليار دينار، كما استقاد سنة 2013 من مبلغ بلغ 28,80 مليار دينار.
- ✓ صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVT:
أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2003، حيث حل محل صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وقد استقاد خلال الفترة 2003-2007 من مبلغ إجمالي قدره 38,74 مليار دينار، كما استقاد سنة 2013 من مبلغ 137.30 مليار دينار.

- ✓ الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA:
أنشئ بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث حل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط. وقد استفاد هذا الصندوق خلال الفترة 2006-2007 بمبلغ 59,60 مليار دينار، ثم سنة 2013 بمبلغ 268,76 مليار دينار.
- ✓ الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA:
أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث استفاد هذا الصندوق خلال الفترة 2005-2007 من مبلغ إجمالي قدره 14.50 مليار دينار، كما استفاد سنة 2013 من مبلغ 121,92 مليار دينار.
- ✓ الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين FSAEPEA:
أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008، وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 12,16 مليار دينار.
- ✓ الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:
أنشأ حسب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2013، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تقفل حسابات التخصيص الخاصة بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي وبصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية وكذلك الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 139-302. ويهدف هذا الصندوق إلى تطوير الاستثمار الفلاحي؛ ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية؛ وضبط الإنتاج الفلاحي.
- ✓ الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR:
أنشأ حسب المادة 59 من القانون 12-12، والذي تم بموجبه فتح حساب تخصيص 140-302 عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تقفل حسابات التخصيص الخاصة بصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، والخاص بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وكذلك المتعلق بالصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 140-302، ويتضمن: مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي؛ التنمية الريفية وتأمين الأراضي عن طريق الامتياز؛ دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين.

التمويل عن طريق القروض الفلاحية:

تم إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتكريسها أكثر فأكثر للتمويل المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالفلاحة والتنمية الريفية والزراعة الغذائية، تتمثل أهم هذه القروض في¹¹:

- ✓ قرض الرفيق، وهو قرض موسمي؛
- ✓ قرض التحدي، وهو خاص بالتجهيز؛
- ✓ قرض فدرالي، وهو نوع من قرض الرفيق وقرض التحدي؛
- ✓ اعتماد إجباري، وهو موجه للتجهيز بالمعدات الفلاحية والسقي؛
- ✓ قرض السكن الريفي.

وهيئات الدعم المالي والقرض للتنمية الفلاحية والريفية:

قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الأجهزة المقاولاتية التي تهدف إلى دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية المحلية، ويتم تدعيم التنمية الريفية من خلال تمويل مختلف الأنشطة التي لها علاقة بالفلاحة وتنمية الحياة في الريف. وفيما يلي ذكر لأهمها¹²:

✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:
أنشئت سنة 1996، ويستفيد الشباب الفلاحون الذين تتراوح أعمارهم 19 إلى 35 سنة، إلى تمويل لمشاريعهم الاستثمارية، وفق ثلاث صيغ: تمويل ذاتي، أو تمويل ثنائي (وكالة-مقاول)، أو تمويل ثلاثي بدخول بنك "البدر"؛

✓ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:
أنشأ سنة 1994، وتستفيد المؤسسات الصغيرة الناشطة في الفلاحة، من تمويل موجه للشباب البطال الذي يتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة وفق مستويين من التمويل ثنائي أو ثلاثي. وفق نسب مساهمة حسب مقدار المبلغ ونوع التمويل.

✓ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:
أنشئت سنة 2004، تقوم بتقديم قروض مصغرة للفلاحين الشباب الذين يزيد أعمارهم عن 18 سنة لتشجيعهم على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاطات الفلاحية وفق صيغتين من التمويل: ثنائي أو ثلاثي.

(2) الإطار المؤسسي لإدارة وتنظيم القطاع الفلاحي في ولاية برج بوعريج:

بعد عقدين من بداية العمل بمخطط للتنمية الفلاحية، ما زالت الجزائر غير قادرة على تعقب مسار إنتاجها الفلاحي، ولا على تنظيم تسويق إنتاج قطاع يشغل أكثر من 25 في المئة من مجمل السكان النشيطين اقتصادياً¹³. وبما أن الهياكل التنظيمية والإدارية تعتبر القاعدة الأساسية لتسيير القطاع الفلاحي والريفي، هناك إطار مؤسسي مخول له قانوناً الاضطلاع في تسيير عملية التنمية الريفية والفلاحية.

(1-2) دور محافظة الغابات في تحقيق التنمية الفلاحية بالولاية:

باعتبار أن محافظة الغابات تضطلع بالعديد من الوظائف المتعددة التي تشمل حماية الثروة الغابية والتنمية الريفية، ولكي تجد المشاريع في الوسط الريفي الدعم الضروري لتجسيدها، لا بد من وجود مخطط مالي يغطي تكلفة مشاريع التنمية الريفية. وفيما يلي عرض لما استفادت منه محافظة الغابات بالولاية من أغلفة مالية، كونها أحد أهم الهياكل التنظيمية والإدارية المخول لها تسيير مشاريع التنمية الريفية.

من خلال التحقيقات الميدانية لأعوان محافظة الغابات التي أجريت على المناطق الريفية بولاية برج بوعريج من سنة 2000 إلى 2003، تلخصت أهم احتياجات سكان الأرياف في النقاط التالية:

- ✍ تجديد واستغلال مصادر المياه؛
- ✍ البناء الريفي؛
- ✍ ربط السكنات بالكهرباء والغاز؛
- ✍ فك العزلة عن الأرياف وفتح وتهيئة الطرقات؛
- ✍ إنشاء وحدات لتربية الحيوانات، الأبقار والأغنام والدواجن والنحل... الخ؛
- ✍ غرس الأشجار المثمرة؛
- ✍ واستصلاح الأراضي الزراعية.

ومن خلال صناديق الدعم الخاصة، والجدول التالي يبين الأغلفة المالية لتمويل مشاريع التنمية الريفية في ولاية برج بوعريج:

**الجدول 01 - الأغلفة المالية التي استفادت منها محافظة الغابات
بولاية برج بوعرييج (2003-2018).**

الوحدة: دينار جزائري

السنة	صندوق FDRMVTC	صندوق FLCDDPS	صندوق FSAEPEA	المجموع
2003	345 031 489,40	-	-	345 031 489,40
2004	328 290 000,00	-	-	328 290 000,00
2005	-	-	-	-
2006	130 574 736,80	-	-	130 574 736,80
2007	-	-	-	-
2008	-	-	-	-
2009	91 066 937,94	161 048 070,60	-	252 115 008,54
2010	222 591 550,00	225 402 282,90	17 257 500,00	465 251 332,90
2011	261 769 234,00	78 767 483,41	-	340 536 717,41
2012	404 215 632,90	126 891 458,50	2 990 000,00	534 097 091,40
2013	95 961 530,34	-	18 330 000,00	114 291 530,34
	FNDR			
	LIGNE2	LIGNE1	LIGNE3	
2014	106 840 407,90	-	-	106 840 407,90
2015	-	-	-	-
2016	-	-	-	-
2017	-	-	-	-
2018	9 800 000,00	-	90 000 000	99 800 000,00
Σ	1 996 141 519,30	592 109 295,40	128 577 500	2 716 828 314,70

المصدر: مكتب الدراسات والبرامج، محافظة الغابات، برج بوعرييج، 2020/07/13.

يوضح الجدول السابق المخصصات المالية المرصودة التي استفادت منها محافظة الغابات لولاية برج بوعرييج لتمويل برامج التنمية الريفية بها في هذه الفترة عبر حسابات التخصيص في ميزانية الخزينة، حيث استفادت من مبلغ 1 996,14 مليون دينار، من حساب "صندوق التنمية الريفية وأستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز"، منذ إنشائه سنة 2002 إلى سنة

400

«دراسة تحليلية لواقع تمويل التنمية الريفية في ولاية برج بوعرييج في ظل السياسات التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020»

الطالب/ بومدين قايدي، د./ موسى بن منصور & د./ أمينة بن خزناني

2018، وقد كانت مخصصات هذا الصندوق متناقصة نظراً للوتيرة المتباطئة لإنجاز وتجسيد مختلف المشاريع على أرض الواقع (نقص كفاءة التنفيذ) والتي ترجع إلى جملة من المشاكل، التي تتسبب في هدر الوقت وفقدان نجاعة المشروع في حد ذاته، الأمر الذي جعل من السلطات الوصية أحياناً أن تخصص مبالغاً أقل نظراً لعدم استنفاد مبالغ مخصصات السنوات التي سبقتها، أو عدم تخصيص مبالغ في بعض السنوات أحياناً أخرى، مثل ما حدث سنة 2005، حيث لم تستقد الولاية من أي تمويل.

كما لم تستقد الولاية من مخصصات الصندوق في الفترة 2007-2008، كون هذه الفترة هي مرحلة فاصلة تم خلالها تحيين وتجديد إستراتيجية التنمية الريفية المتبعة في البلاد من خلال التحضير لإعداد وتنفيذ وبعث المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ابتداء من سنة 2009، كأداة تهيئة فعالة للأقاليم الريفية.

واستقادت الولاية أيضاً ابتداءً من سنة 2009 بمبلغ 592,1 مليون دينار، من حساب التخصيص لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، ومن مبلغ 128 مليون دينار، ابتداءً من سنة 2010، من حساب التخصيص للصندوق الخاص بدعم مربحي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين.

في حين لم تستقد الولاية خلال الفترة 2015-2017، من أي مخصصات ومن مختلف الصناديق، حيث تم رصد اعتمادات مالية لمختلف الصناديق (سطر 1، سطر 2) وتم التعاقد مع مؤسسة عمومية (الشركة الجزائرية للهندسة الريفية) وهذا من أجل إنجاز عقد برنامج نجاعة يمتد من (2010-2014)، إلا أن وتيرة الإنجاز مع هذه المؤسسة كان غير فعال مما ترتب الإبقاء دون تسجيل اعتمادات خلال السنوات (2015-2017)، وهذا بغية تجسيد هذا العقد وتطهير المدونة نهائياً، حيث اتخذ هذا القرار من طرف الوزارة الوصية لتغلق هذه الصفقات بتاريخ 2017/12/31، مع برمجة باقي الإنجازات (الأشغال) التي هي بمثابة انشغالات ومتطلبات سكان الأرياف، وبالتالي سيتكفل بها في عقد جديد سيتم إبرامه ومع نفس المؤسسة، ومن خلال التواصل مع ممثلي محافظة الغابات بالولاية، وجدت نسخة من عقد البرنامج الجديد الذي تم المصادقة عليه بتاريخ 2020/06/23، وسوف تنطلق الأشغال ميدانياً من طرف المؤسسة.

وعلى ضوء هذه ما سبق، تم إطلاق مشاريع التنمية الريفية وهي عبارة عن برنامج أعمال للتنمية لإعطاء إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات المجموعات الريفية المعنية انطلاقاً من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية (أنشطة فلاحية، غابية، رعوية) وتوسيعها، ورد الاعتبار للمهن وخلق أنشطة اقتصادية أخرى قصد التحسين الدائم لمداخلهم ومنه تحسين ظروف معيشتهم. فكانت حصيلة العمليات الممولة والمنجزة خلال الفترة (2003-2013) كما يلي:

الجدول 02 - أهم العمليات المنجزة على مستوى تراب الولاية

- العمليات الممولة عبر FDRMVT (2014-2003)

طبيعة العملية	الوحدة	حجم المشاريع المنجزة	الغلاف المالي المستهلك (دينار)
فتح وشق الطرقات	كم	874,70	765 616 410,09
التحسين العقاري	هكتار	499,00	15 681 828,96
تصحيح المجاري المائية	م3	38 455,00	123 680 477,90
بناء أحواض للمياه	وحدة	268	73 540 890,51
تهيئة آبار سطحية	وحدة	293	92 948 508,81
بناء مخبأ تنقيبات	وحدة	40	21 088 545,00
تطوير مصادر المياه	وحدة	56	36 823 723,45
بناء مقرات لتربية المواشي	وحدة	227	67 931 549,95
زراعة أشجار الفواكة، الزيتون	هكتار	8 477	512 820 030,00

- العمليات الممولة عن طريق FLCDDPS (2012-2009)

طبيعة العملية	الوحدة	حجم المشاريع المنجزة	الغلاف المالي المستهلك (دينار)
تهيئة وتحسين طرق زراعية	كم	191,90	218 398 169,65
شق طرق زراعية	كم	72,00	40 828 770,76
أشغال حماية التربة والمياه	م3	20 675,00	65 791 609,85
إنجاز مخبأ التنقيب	وحدة	9,00	2 122 539,60
تجهيز نقب	وحدة	24,00	18 847 413,00
تهيئة وتنقيب منبع مائي	وحدة	53,00	38 586 172,53
إنجاز مركز ماء ريفي (ساقية)	متر طولي	12 896,00	27 457 462,41
إنجاز مركز ماء ريفي (حوض)	وحدة	44,00	21 861 217,76
إنجاز مركز ماء ريفي (مورد شرب)	وحدة	9,00	1 817 853,40
إنجاز مركز ماء ريفي (بئر)	وحدة	47	21 883 493,01

- العمليات الممولة عن طريق FSAEPEA (2012-2009)

طبيعة العملية	الوحدة	حجم المشاريع المنجزة	الغلاف المالي المستهلك (دينار)
إنشاء وحدات المواشي وتربية النحل	MODULE	1 185	38 577 500,00

المصدر: مكتب الدراسات والبرامج، محافظة الغابات، برج بوعرييج، 2020/08/16.

تجدر الإشارة أن تجسيد هذه المشاريع ميدانيا استمرت إلى غاية 2017/12/31. وأن العمليات التي تم القيام بها من قبل أعوان محافظة الغابات الذين لعبوا دور المسهل هي أعمال تشاركية تم من خلالها تجسيد بعض انشغالات سكان المناطق الريفية ذات الاستخدام الجماعي وكذا إنجاز عمليات ذات استعمال فردي. والهدف منها هو تعزيز الأنشطة الاقتصادية المربحة والمستديمة من خلال تحسين النشاطات الزراعية النباتية منها والحيوانية، وتحسين المستوى المعيشي لسكان الريف، بالإضافة إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والعمل على تحسين جاذبية الأقاليم الريفية وإعادة إحيائها.

ويبين الجدول التالي المشاريع المزمع إنجازها خلال الفترة (2018-2020) عبر تراب الولاية من طرف محافظة الغابات، والتي تعددت بين فتح المسالك ودعم الموارد المائية من خلال تهيئة المنابع المائية وتصحيح المجاري المائية، كما كان الاهتمام كذلك لعمليات الاستصلاح من خلال غرس الأشجار الغابية والمثمرة التي تتمثل أساسا في أشجار الزيتون، والتي باشرت المحافظة في تجسيدها عن طريق الشركة الجزائرية للهندسة الريفية بتاريخ 2020/06/23.

**الجدول 03 - أهم المشاريع المبرمجة (2020-2018)
التمولة عن طريق FNDR FSAEPEA (2012-2009)**

المبلغ (دينار)	الأشغال المبرمجة	الوحدة	طبيعة المشروع	البرنامج
33 800 000,78	13	كلم	شق مسالك ريفية	برنامج تهيئة الأحواض المسببة وتنمية المناطق الجبلية
11 999 960,00	100	هكتار	غرس أشجار مثمرة	
22 499 925,00	75	هكتار	غرس الأشجار الغابية	
8 369 972,10	90	هكتار	تحسين عقاري	
4 998 000,00	2000	متر طولي	تهيئة ساقية	
7 500 570,00	1500	متر طولي	إنجاز ساقية	
6 580 000,28	4	وحدة	تهيئة سد تحويل	
4 799 998,28	4	وحدة	تهيئة وتنقيب عن منبع	
8 999 998,56	3	كلم	انجاز قنوات جلب المياه	
2 999 999,52	3	وحدة	انجاز حوض	
2 999 999,52	1	وحدة	انجاز مجمع مائي	برنامج التشجير المجموع
200 000 000,00	1000	هكتار	تشجير جديد	
315 548 424,04				

المصدر: مكتب الدراسات والبرامج، محافظة الغابات، برج بوعرييج، 2020/08/16.

2-2) دور مديرية المصالح الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية بالولاية:

تتولى مديرية المصالح الفلاحية السهر على السير الحسن للقطاع الفلاحي، من خلال العمل على ترقية الاستثمار الفلاحي وتشجيع التجديد الفلاحي والريفي وتنشيط أعمال المؤسسات الفلاحية والريفية المتدخلة على المستوى المحلي ومساعدتها تقنيا بالإضافة إلى تحديد أهداف التنمية الفلاحية والريفية في الولاية والوسائل التي ينبغي تجنيدها لتحقيق ذلك. وللقيام بالمهام سالفة الذكر استهلكت مديرية المصالح الفلاحية المخصصات المالية التالية:

الجدول 04 - المبالغ المستهلكة من حسابات التخصيص للصناديق FNRDA و FNDA و FNDA للفترة (2000-2020/06/30) لتمويل الفلاحة والتنمية الريفية بولاية برج بوعريريج

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	FNRDA/FNDA/FNDA/
التراكم 2009-2000	2 306 000 000,00
2010	65 988 612,00
2011	93 002 492,40
2012	116 334 569,17
2013	157 721 061,50
2014	203 499 423,11
2015	257 292 508,50
2016	130 310 345,75
2017	124 967 021,94
2018	140 790 893,61
2019	257 287 445,12
2020 (السداسي الأول)	219 754 178,00
المجموع	4 072 948 551,10

المصدر: مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية، برج بوعريريج، 2020/09/02.

من خلال الجدول يتبين أن المبالغ المالية التي تم صرفها من قبل مديرية المصالح الفلاحية والممولة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية* بلغت 4072,9 مليون دينار، حيث في الفترة بين 2000 إلى 2009، تميزت بالعمل على برنامج لتأهيل المستثمرات الفلاحية والبرنامج الخاص بتنمية مناطق الهضاب العليا الذين ميزا المرحلة من سنة 2000 إلى 2009، كما تنوعت عمليات مديرية المصالح الفلاحية بعد هذه الفترة بين تمويل مشاريع استثمارية تدعم الإنتاج الفلاحي من خلال تمويل شعبة الحبوب، ومن جهة أخرى دعم اقتناء وسائل الإنتاج كمعدات الري وتقنياته لإعطاء استقلالية للإنتاج الزراعي عن الظروف المناخية، فضلا عن المعدات اللازمة لمكننة وعصرنة القطاع بتسهيل اقتناء الفلاحين للعتاد الفلاحي محلي الصنع، وكذا تمويل القطاع ببعض الأسمدة الفلاحية المدعمة، وفيما يلي حصيلة العمليات الممولة في إطار هذه الصناديق.

الجدول 05 - حصيلة العمليات الممولة عن طريق FNDIA و FNDA في ولاية برج بوعريش للفترة (2010-2020/06/30)

الوحدة: دينار جزائري

المبلغ الإجمالي المستهلك	طبيعة المشروع
755 882 805,00	بذور الحبوب
261 437 221,83	سماد
3 164 568,84	استثمارات
273 699 370,79	اقتناء معدات فلاحية محلية الصنع (الجرارات والعتاد الملحق).
406 190 720,00	تجديد آلات الحصاد
26 899 350,28	برنامج تطوير شعبة الزيتون
15 505 386,11	تطوير الري الفلاحي
5 330 336,45	برنامج تطوير المزرعة النموذجية
18 840 791,80	برنامج تطوير شعبة الأعلاف
1 766 950 551,10	المجموع

المصدر: مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، مديرية المصالح الفلاحية، برج بوعريش، 2020/09/02.

* عرف هذا الصندوق بهذه التسمية خلال الفترة (2004-2000)، ثم أصبح خلال الفترة (2005-2013) الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، ثم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2013.

كما استقادت مديرية المصالح الفلاحية من أغلفة مالية بعنوان سنة 2018 عن طريق الصندوق الوطني للتنمية الريفية وقامت من خلاله بإنجاز العمليات التي يبينها الجدول الموالي:

**الجدول 06 - حصيلة العمليات الممولة عن طريق FNDR
في ولاية برج بوعريريج للفترة (2018-2019)**

الوحدة: دينار جزائري

الغلاف المالي المستهلك	طبيعة العملية
64 997 800,00	تهيئة طرق زراعية 55 كم
91 296 800,00	شق طرق زراعية 72 كم
8 074 830,00	اقتناء معدات
164 369 430,00	المجموع

المصدر: مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات، مديرية المصالح الفلاحية، برج بوعريريج،
2020/09/02.

3) القطاع البنكي وهيئات الدعم المقاولاتي لتحقيق التنمية الريفية بولاية برج بوعرييج:

إن التنمية الريفية لا تقوم لها قائمة ما لم تتوفر على الهياكل المختصة في توفير الموارد المالية اللازمة والكافية لدعمها، وكذا الوسائل التقنية التي تسمح بالسير الحسن لمختلف النشاطات التي تساعد في تحقيق التنمية الريفية، وفي هذا الإطار سنتطرق لدور كل من القطاع البنكي في تمويل قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وأجهزة الدعم المقاولاتية في دعم وترقية المشاريع الفلاحية على مستوى الولاية.

3-1) دور القطاع البنكي في تمويل التنمية الريفية بالولاية:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوسيلة التي تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي، لذا فهو يولي أهمية كبيرة لتمويل مشاريع الفلاحة والتنمية الريفية، ويقوم في هذا الصدد بمنح صيغ مختلفة من القروض الموجهة للقطاع الفلاحي والريفي، وفيما يلي إشارة إلى أهم هذه الصيغ التمويلية*:

☞ قرض الريفي:

وهو قرض موسمي مدعوم بالكامل من طرف الدولة يهدف إلى تمويل المزارعين والمربين الذين ينشطون على أساس فردي، منظمين في تعاونيات أو مجموعات اقتصادية. وهو قرض قصير الأجل تتراوح مدة سداده بين 6 أشهر و 24 شهرا، ولا تكون هناك مساهمة شخصية من طرف المستفيد.

☞ قرض الريفي الفيدرالي:

وهو قرض مدعوم بالكامل من الدولة، يهدف إلى تمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة في الجمعيات التجارية أو التعاونيات، وتنشيطها في قطاعات التحويل والتخزين و / أو تثمين المنتجات الفلاحية، ومن خصائص هذا القرض أنه قرض قصير الأجل تتراوح مدة سداده بين 6 أشهر و 24 شهرا، ولا تكون هناك مساهمة شخصية من المستفيد، في حين أن المبلغ المقترض يتراوح بين 10 مليون دينار إلى 1 000 مليون دينار.

* متاح على موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، على الرابط (تاريخ الإطلاع: 2020/08/18):

<https://badrbanque.dz/>

قرض التحدي:

هو قرض استثماري مدعم جزئياً يمنح في إطار إنشاء مزارع زراعية وحيوانية جديدة، أو مزارع قائمة على أراض زراعية غير مستغلة، تنتمي إلى ملكية خاصة أو ملكية خاصة الدولة. تتراوح فترة سداد القرض بين 3 و 15 سنة، في حين مبلغ القرض يتراوح بين 1 مليون دينار و 100 مليون دينار، كما تكون المساهمة الشخصية للمستفيد ب 10 أو 20% من تكلفة المشروع.

قرض التحدي الفيديرالي:

وهو قرض مخصص للمشغلين (المعالجات والتعبئة ومخازن المنتجات الزراعية). ويختلف مع قرض التحدي في مجال مبلغ القرض، حيث يتراوح هنا بين 1 مليون و 200 مليون دينار.

الاعتماد الإيجاري:

عقد إيجار ائتماني لتأجير الآلات الفلاحية ومعدات الري، المصنعة محلياً، وهو قرض مدعوم جزئياً من الدولة، وقد يصل مبلغ القرض إلى 100% من تكلفة المعدات التي سيتم الحصول عليها. وحددت مدة الإيجار 10 سنوات للحصادات و 5 سنوات للمعدات الأخرى، في حين معدل الفائدة المطبق هو 9% (5% يدفعه الزبون و 4% تدفعه الدولة).

قرض السكن الريفي:

قرض عقاري مخصص للأفراد وحصرياً لتمويل الإسكان في المناطق الريفية، ويكون معدل الفائدة من 1 إلى 3% حسب دخل المستفيد، ويقوم هذا الأخير بمساهمة شخصية بنسبة 10% من تكلفة المشروع، كما يتراوح مبلغ القرض من 1 مليون دينار إلى 3 مليون دينار، في حين فترة السداد قد تصل إلى 20 سنة حسب عمر المستفيد.

والقرض المدعم:

كما تم الإشارة إليه في الجزء النظري، والذي يرتبط بالنسبة التي يساهم بها البنك في المشاريع الفلاحية التي يتم تمويلها عبر هيئات الدعم المقاولاتي: Cnac، Anseij و Angem.

وفيما يلي نركز على بعض هذه الصيغ:

قرض الرفيق:

دخل حيز التنفيذ في 01 أوت 2008، ومنذ تلك الفترة كانت حصيلة ما منحته وكالة "بدر" برج بوعريريج من هذه الصيغة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 07 - حصيلة قرض الرفيق على مستوى "البدر" (الوكالة 696) برج بوعريريج (2020-06-30/2009)

الوحدة: دينار جزائري

السنوات (المواسم)	عدد القروض	مبلغ التمويل
2009/2010	8	3 892 880,00
2010/2011	7	3 828 122,00
2011/2012	12	7 586 144,00
2012/2013	49	17 350 634,00
2013/2014	50	18 755 187,00
2014/2015	47	19 981 745,00
2015/2016	43	18 313 257,45
2016/2017	42	15 738 112,36
2017/2018	83	36 704 018,77
2018/2019	36	12 340 424,00
2019/2020	36	15 017 763,00
المجموع	413	169 508 287,58

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول قلة عدد ملفات طالبي قرض الرفيق، حيث لم يتجاوز عددها 413 ملف فقط منذ بداية العمل به سنة 2009 إلى منتصف السنة الجارية، على مستوى الوكالة الرئيسية (التي تعتبر واحدة من بين 5 وكالات موزعة على مستوى الولاية) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد كانت بدايته ضعيفة لعدم وجود وسائل إعلام ترشد الفلاح والمؤسسات المصغرة ذات الصلة بالتعريف بهذا القرض. ونلاحظ أن هناك تناسب بين عدد الملفات والمبالغ الممنوحة. كما أن نسبة الوفاء بالدين حسب ما أورده إدارات البنك أثناء مقابلتهم وتسديد القروض قد وصلت إلى 96 %، ويسمح هذا القرض بتعزيز ودعم القدرات الإنتاجية للمستفيدين منه من خلال اقتناء التجهيزات الضرورية لنشاطهم مثل البذور والأسمدة ومواد الصحة النباتية كما يمكن أن يوجه إلى تدعيم أعمال الحرث والحصاد.

409

«دراسة تحليلية لواقع تمويل التنمية الريفية في ولاية برج بوعريريج في ظل السياسات التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020»

الطالب/بومدين قايدي، د./ موسى بن منصور & د./ أمينة بن خزناحي

قرض التحدي:

إن القروض الاستثمارية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يتم من خلاله تمويل المشاريع المتوسطة وطويلة الأجل على حسب ما يبينه الجدول التالي:

**الجدول 08 - حصيلة قرض التحدي على مستوى "البدر" (الوكالة 696)
بيرج بوعرييج (2013-30-06-2020).**

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	عدد القروض	مبلغ التمويل
2013	3	21 145 387,04
2014	6	59 629 577,60
2015	2	13 389 676,20
2016	5	21 927 155,15
2017	13	130 360 418,63
2018	4	23 546 910,00
2019	2	5 413 000,00
2020	0	-
المجموع	35	275 412 124,62

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة.

نلاحظ من معطيات الجدول أعلاه أن عدد المستفيدين من قرض التحدي 35 مستفيد إلى غاية نهاية السداسي الأول من السنة الجارية، بقيمة مالية إجمالية قدرت بحوالي 275,4 مليون دينار حسب الأرقام المقدمة من طرف الوكالة، وقد يرجع قلة الإقبال على هذا النوع من القروض كونه منتج مالي جديد بدأ التعامل به على مستوى ولاية برج بوعرييج في سنة 2013 رغم أن انطلاقته الفعلية على المستوى الوطني كان بداية من سنة 2011، وحتى يرتفع حجم المشاريع الممولة وفق هذه الصيغة من القروض لا بد من تكثيف الإعلام والأيام التحسيسية لتمكين الفلاح من التعرف على هذه الصيغة التمويلية المستحدثة، وقد شكلت سنة 2017 ذروة في عدد المشاريع الممولة بـ 17 مشروع.

القرض المدعم:

وهو قرض استثماري طويل الأجل، يتدخل بنك "بدر" في إطار صيغة التمويل الثلاثي التي تطرحها وكالات الدعم المقاولاتي كأحد الأطراف الفاعلة في العملية التمويلية وبنسبة 70% من مبلغ المشروع حسب ما أشرنا سابقا. وفيما يلي عرض للقروض المدعمة التي منحتها وكالة "بدر" برج بوعرييج.

الجدول 09 - حصيلة القرض المدعم على مستوى "البدر" (الوكالة 696) برج بوعرييج (2020-06-30/2013)*

الوحدة: مليون دينار جزائري

ANGEM		CNAC		ANSEIJ		السنة
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
-	0	2,73	2	88,14	47	2011
-	0	24,77	11	143,54	64	2012
-	0	16,49	6	67,46	36	2013
-	0	41,66	18	107,90	54	2014
1,23	2	46,68	18	69,36	30	2015
2,65	4	127,83	45	85,49	42	2016
7,92	12	153,89	70	75,34	67	2017
2,67	4	-	0	9,68	2	2018
1,37	2	5,71	3	-	0	2019
1,96	3	20,74	7	-	0	2020
17,80	27	440,50	180	646,91	342	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة.

من خلال معطيات الجدول السابق، تجدر الإشارة إلى نسب الفائدة البنكية في هذا النوع من القروض المدعمة هي فائدة مخفضة (تتحملها الدولة كاملة) بالإضافة إلى أن التمويل بالمرور على هاته الوكالات يمكن للمستثمرين الحصول على جملة من الامتيازات الجبائية وغير الجبائية، في مرحلة إنشاء مشاريعهم.

* للتوضيح: ANGEM: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، CNAC: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ANSEIJ: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2-3 دور أجهزة الدعم المقاولاتي في دعم التنمية الريفية بالولاية:

في إطار دعم وتشجيع الاستثمار المحلي تم إنشاء مجموعة من الهيئات لتمويل المشاريع الاستثمارية بشكل عام وتلك المتعلقة بالتنمية الفلاحية والريفية بشكل خاص، وفيما يلي حصيلة ذلك.

الجدول 10 - حصيلة تمويل أجهزة الدعم المقاولاتي في تمويل المشاريع الفلاحية لدعم التنمية الريفية بولاية برج بوعريريج (من تاريخ الإنشاء إلى غاية 30 جوان 2020)

المجموع	ANGEM		CNAC	ANSEIJ	أجهزة الدعم المقاولاتي
	أقل من 1000000	بين 100000 و 1000000			
4 950	3 436	278	401	835	عدد المشاريع الممولة
-	15,12	22,00	14,20	16,20	نصيب قطاع الفلاحة من إجمالي المشاريع الممولة
4 861,04	137,44	239,40	1 550,67	2 933,53	مبلغ التمويل (مليون دينار)
7 077	3 436	398	738	2 505	مناصب الشغل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الإحصائيات المقدمة من طرف مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي للهيئات محل الدراسة.

يتبين من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدول السابق أن وكالة anseij-bba استقطبت أكبر عدد من المستثمرين في القطاع الفلاحي إذا قامت (منذ نشأتها سنة 1998) بتمويل 835 مشروع، مقابل 401 مشروع مولته وكالة cnac-bba (منذ نشأتها سنة 2005)، و 278 مشروع ممول عن طريق وكالة angem-bba بالإضافة إلى منح هذه الأخيرة 1436 سلفية لشراء مواد أولية والتي تكون قيمتها محصورة بين 40 000 دينار و 100000 دينار فقط (منذ نشأتها سنة 2005). كما نشير أنه وبالرغم من الأهمية الاقتصادية البالغة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية كونه مولد للقيمة المضافة، إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل المستثمرين، حيث احتل هذا القطاع المرتبة الرابعة في كافة الهيئات محل الدراسة بنسب 16.2، 14.2، و 22% في كل من anseij، cnac، angem على التوالي، وقد يكون سبب هذه النسب المنخفضة نوعا ما إلى ارتفاع درجة المخاطرة وصعوبة الاستثمار في هذا القطاع، لما يتطلبه من أموال كبيرة لإنشاء مشروع ما، قد تتجاوز عتبة ما توفره هذه الهيئات

من تمويل في العديد من الأنشطة (تربية الدجاج الصناعي مثلا)، بالإضافة إلى بطء دوران رأس المال المستثمر في مثل هذه المشاريع عكس القطاعات الأخرى، كقطاع الخدمات والنقل اللذان لا يتطلبان كفاءات كبيرة ولا يحتاجان توفر مستوى تأهيل عالي، بالإضافة إلى سهولة إنشاء المشاريع في هذين القطاعين، هذا فضلا على كونهما يُعتبران من القطاعات الأكثر والأسرع ربحية.

بالعودة إلى المبالغ التي مولت مشاريع القطاع الفلاحي والريفي فقد قاربت 5 مليار دينار منذ إنشاء هذه الهيئات إلى السداسي الثاني من السنة الجارية، حيث كانت حصيلة تمويل الـ anseij ما يقارب 3 مليار، في حين كانت حصيلة الـ cnac حوالي 1.5 مليار دينار، أما المبلغ المتبقي فكان حصيلة تمويل وكالة الـ angem بمبلغ نصف مليار دينار. وهذا راجع لخصوصية كل هيئة من حيث سقف التمويل الممنوح، وصيغ التمويل المطروحة، بالإضافة إلى السن الذي يُشترط للاستفادة من التمويل. أما في مجال استحداث مناصب العمل والقضاء على البطالة، فقد بلغ عدد المناصب المستحدثة جراء المشاريع الفلاحية ما يقارب 3641 منصب عمل منذ بداية تمويل هذه الهيئات إلى السداسي الأول من السنة الجارية. وفي الأخير، فإنه يبدو جليا الدور الذي تلعبه هيئات الدعم المقاولاتي في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية من خلال منح القروض ودعم المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي والريفي، وتقديم الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية وما ينتج عنه من خلق مناصب شغل والتقليل من مستوى البطالة وحدة الفقر في الإقليم الريفي ودعم التنمية به، إلا أنه وبالرغم من النتائج المحققة من طرف مختلف هيئات الدعم محل الدراسة فهي تبقى ضعيفة مقارنة بما تزخر به ولاية برج بوعريريج من إمكانيات فلاحية، ومن خلال دراستنا يمكننا طرح جملة احتمالات ممكنة تتساوى فيها مسؤولية الأفراد والدولة وهيئات الدعم على حد سواء بصفتهم عناصر فاعلة في هذه العملية، فقد يرجع هذا التدني إلى إجماع الأفراد عن الاستثمار في هذا القطاع لقصر نظرهم (كما أشرنا سابقا) وميولهم إلى تفضيل الاستثمار في قطاعات النقل، الخدمات والتجارة بالدرجة الأولى كونها الأكثر والأسرع إدراة للعوائد مقارنة بقطاع الفلاحة، بالإضافة إلى غياب سلوك استثماري رشيد وفعال، وتقصي ظاهرة التقليد للمشاريع الاستثمارية دون القيام بدراسة حقيقية للأسواق ودراسة جدوى فعلية للمشروع قيد الإنجاز. هذا دون أن ننسى جانب آخر مهم يتعلق بمشكل رئيسي وهو العقار الفلاحي وصعوبة الحصول عليه، والذي يعد عائقا للقيام ببعض المشاريع الفلاحية، التي تشترط ملكية أراضي ذات مساحة كبيرة، كما أن الوازع الديني لدى الأفراد عموما وسكان الريف خصوصا قد يكون من أسباب الإجماع عن الاستثمار في إطار وكالات الدعم، فبالرغم من كون الفوائد مخفضة 100%، إلا أن هناك العديد من يصر الامتناع عن الاستثمار إدراكا منهم أن العقود تبقى ربوية ما دامت الدولة هي التي تتكفل بدفع الفوائد عوضا عنهم، عكس لو تم إلغائها كليا. أو تم استحداث صيغ في إطار التمويل الإسلامي.

خاتمة:

تم التعرض في هذه الورقة البحثية للإطار النظري للتنمية الريفية ومختلف السياسات والبرامج التي انتهجتها الجزائر في إطار سعيها لتحقيق التنمية الريفية المستدامة منذ مطلع الألفية الثالثة، بالتركيز على ولاية برج بوعريبرج من خلال الوقوف على ما استقادت منه في ظل تلك السياسات والبرامج ومدى تحقيقها للتنمية المرجوة.

تم التوصل إلى جملة النتائج التالية:

- ✍ يعتبر نشاط الفلاحة النشاط الغالب لسكان الريف، حيث يعتبر الدعم الفلاحي من الركائز الأساسية ضمن برامج الدعم المختلفة للتنمية الريفية، والتي هدفها الرئيسي تحقيق الأمن الغذائي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- ✍ عرفت وسائل دعم وتمويل التنمية الريفية في الجزائر تنوعا في قيمة ونسبة الدعم والتمويل والصناديق الخاصة بها بهدف تطوير طرق الدعم والتمويل اللازم لنشاط المستثمرين وسكان الأرياف، وهذا ما يفند الفرضية الثانية؛
- ✍ استقادت ولاية برج بوعريبرج من أغلفة مالية عبر عدة صناديق لدعم قطاعها الفلاحي والريفي، وتجسيد المشاريع التي تتلائم مع احتياجات سكان الريف، إلا أن وتيرة إنجاز العديد من هذه المشاريع كانت متواضعة لعدة مشاكل، تسببت في هدر الوقت وفقدان نجاعة المشاريع في حد ذاتها من جهة، وتقويت استقادة الولاية من أغلفة مالية في بعض السنوات من جهة أخرى، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- ✍ ويقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" بتمويل المشاريع الفلاحية من خلال حزمة من القروض، بفوائد مخفضة جزئيا (التحدي) أو كليا (الرفيق) للنهوض بالقطاع، وعلى مستوى الوكالة محل الدراسة لمسنا انخفاضا في عدد القروض الممنوحة، وقد يرجع ذلك لكون كل من قرضي الرفيق والتحدي حديثي النشأة من جهة، ومن جهة أخرى كونهما من القروض الربوية على الرغم أن الدولة من تتحمل تسديد الفوائد، شأنهما في ذلك شأن القروض المدعمة الممنوحة في إطار هيئات الدعم المقاولاتي؛

وبناءً على النتائج السابقة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن نأخذ بها:

- ✍ تطوير الاستثمار الفلاحي البنكي بالاعتماد على صيغ في إطار التمويل الإسلامي؛
- ✍ وضع آلية لمراقبة الأجهزة الفاعلة في تجسيد مشاريع التنمية الريفية؛
- ✍ رفع سقف التمويل لهيئات الدعم المقاولاتي حصراً للمشاريع الفلاحية؛
- ✍ والاهتمام بدراسات الجدوى الاستثمارية في اختيار مشاريع التنمية الريفية والفلاحية ومدى ملائمة تلك المشاريع مع الظروف المحيطة بالريف.

الهوامش والمراجع:

- 1 رياض طالبي، «دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2017، ص 3.
- 2 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، «الحصول على التمويل في الريف»، على الخط، <http://www.fao.org/policy-support/policy-themes/access-to-finance/ar/>
- 3 عبد الحكيم بيبصار، «أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية -دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2019، ص 65.
- 4 David ATCHOARENA & Lavinia GASPERINI, «Education for rural development: towards new policy responses», (A joint study conducted by FAO & UNESCO), International Institute for Educational Planning, Paris, 2003, p. 21.
- 5 محمد سالم طابع، «أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية: المشاركة الشعبية مدخلا»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 50.
- 6 هبة مصطفى كافي & مصطفى يوسف كافي، «مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئي»، دار الابتكار، عمان، 2018، ص 50.
- 7 ارجع إلى:
 - فاروق أوشن، «تقييم آثار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة - دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة»، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015، ص 14؛
 - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، «أدوات الصندوق لصنع قرار التمويل الريفي»، 2010/03/01، ص 76، https://www.ifad.org/documents/38714170/39144386/IFAD+Decision+Tools+for+Rural+Finance_a.pdf/a00771d7-d3c6-428d-bde9-1f1d60e4b9b8
- 8 أمينة بن خزناجي، «دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي»، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص 66-69.

